

لبنان يصحو على جراح خفض التصنيف الائتماني

فيتش تحذر بيروت من ارتفاع مستوى خدمة الديون

صدمت وكالة فيتش لبنان بخفض تصنيفه الائتماني رغم التطمينات التي بعث بها المسؤولون حول صمود الاقتصاد بوجه الأزمات المزمنة لتفجر أحلام المواطنين التي علقوها على السلطات، بعد أن تحولت من الحديث عن حماية الفقراء إلى الحديث عن التضحيات التي ينبغي دفعها.

لبنان وتزايد المخاطر المحيطة بقدرة الحكومة على خدمة ديونها. وأكدت أن بيروت تحتاج إلى تدفقات كبيرة لرؤوس أموال لتغطية العجز الكبير في كل من الموازنة والحساب الجاري.

وقال الرئيس ميشال عون، بعد أن خفضت وكالة فيتش تصنيفها للبنان من بي سالب إلى سي سي سي لخاوف متعلقة بخدمة الدين، إن "الأزمة الحالية تتشكل منذ سنوات طويلة لكن الجميع يساهم حالياً في معالجة أسبابها".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

غير أن وزير المال اللبناني علي حسن خليل أكد لوكالة رويترز أن تقرير فيتش وستاندر أند بورز أشارا إلى الحاجة الماسة للإصلاح الذي تأخرت فيه الحكومة كثيراً.

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

غير أن وزير المال اللبناني علي حسن خليل أكد لوكالة رويترز أن تقرير فيتش وستاندر أند بورز أشارا إلى الحاجة الماسة للإصلاح الذي تأخرت فيه الحكومة كثيراً.

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

لبنان وتزايد المخاطر المحيطة بقدرة الحكومة على خدمة ديونها. وأكدت أن بيروت تحتاج إلى تدفقات كبيرة لرؤوس أموال لتغطية العجز الكبير في كل من الموازنة والحساب الجاري.

وقال الرئيس ميشال عون، بعد أن خفضت وكالة فيتش تصنيفها للبنان من بي سالب إلى سي سي سي لخاوف متعلقة بخدمة الدين، إن "الأزمة الحالية تتشكل منذ سنوات طويلة لكن الجميع يساهم حالياً في معالجة أسبابها".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

غير أن وزير المال اللبناني علي حسن خليل أكد لوكالة رويترز أن تقرير فيتش وستاندر أند بورز أشارا إلى الحاجة الماسة للإصلاح الذي تأخرت فيه الحكومة كثيراً.

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.

وتعتبر ستاندر أند بورز احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي "في المدى القريب".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرها الدوري، وقررت إبقاء تصنيف البلاد على ما هو عليه، أي عند بي سالب مع نظرة متشائمة.



طوابير الانتظار للظفر بما يسد الرق

أزمات اقتصادية معقدة تستقبل الحكومة السودانية المقبلة

ضغوط شعبية للإسراع بترتيب الفوضى المالية والاجتماعية

في ظل استمرار الحظر الأميركي رغم شطب جزء كبير منه في أكتوبر 2017. ولفتت الخبرة السودانية إلى أن الاستقرار السياسي الذي سوف تشهده البلاد سيؤدي إلى سرعة إنجاز الأعمال وإزالة القيود البيروقراطية ويشجع على المزيد من دخول الاستثمارات. وتعتقد أن من أولويات الحكومة المقبلة استكمال المفاوضات الخاصة بانضمام السودان لمنظمة التجارة الدولية.



محمد الجاك أحمد: حكومة حمدوك مطالبة بتهيئة كافة جوانب البيئة الاستثمارية

وقالت إن "نجاح السودان في الانضمام لمنظمة التجارة الدولية سيقضي الكثير من الدعم المالي واللوجستي، مما يمكنه من الخروج من مأزق عجز ميزان المدفوعات". ومن شأن الاستثمار في مجال البنية التحتية تشجيع قيام المصانع والصناعات المرتبطة بالزراعة، كما سيؤدي إلى سهولة الاتصال وتحسين خدمات الخطوط الجوية وحركة الموانئ والإسهام بصورة فعالة في زيادة حجم صادرات السودان.

وأكد أن الانفراج الذي تشهده علاقات الخرطوم مع دول الخليج والغرب بقيادة الولايات المتحدة من شأنه أن يعيد التوازن لاقتصاد البلاد. وهناك اعتقاد سائد بأن الدعم السعودي والإماراتي سيسمح للخرطوم بترتيب ملفاتها الاقتصادية ولو أن الأموال المرصودة لن تصل إلا جزءاً بسيطاً من المشاكل المزمنة.

وتبلغ قيمة الدعم 3 مليارات دولار وتشمل ديون بقيمة إجمالية تبلغ نصف مليار دولار في بنك السودان المركزي، بينما يتجه الباقي لفاتورة الوقود والقمح والدواء. وترى رئيسة قسم الاقتصاد بجامعة السودان العالمية ماجدة مصطفى صادق أن الحكومة الجديدة مطلوب منها العمل على الخروج بالاقتصاد من نفق الأزمة ومحاولة تقديم الحلول العاجلة للمشاكل الأمنية التي تتعلق بمعايش الناس.

وتتوقع الخبرة الاقتصادية قيام الإدارة الأميركية برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، مما يجعل أبواب البلاد مشرعة أمام الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات من الزراعة والتعدين والبنى التحتية والسياحة والمواشي.

ولا يزال الاقتصاد يبرز أيضاً تحت إرث البشير، حيث تم فرض عقوبات في البداية لدعمه مجموعات مسلحة ثم لاحقاً بسبب الحملة التي شنها لسحق المتطرفين في إقليم دارفور بغرب البلاد. ونظراً لأن السودان لا يزال مرجحاً على قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، وعليه متاخرات لصندوق النقد الدولي بنحو 1.3 مليار دولار، فإنه لن يستطيع اللجوء إلى الصندوق أو البنك الدولي لطلب الدعم. وقضايا البنوك السودانية لاستعادة علاقات المراسلة مع المصارف الأجنبية

أجمع محللون سودانيون على أن الحكومة الجديدة تواجه تحديات شاقة لتحريك عجلات الاقتصاد الذي يفتقر للمرونة بسبب الأزمات المزمنة والتركة الثقيلة وهي من الأمور التي خلفتها السياسات المرتجلة خلال حكم الرئيس المعزول عمر حسن البشير طيلة ثلاثة عقود.

كما تعهد بإعادة هيكلة النظام المصرفي الذي قال إنه "شارف على الانهيار"، مشيراً إلى القضايا الاجتماعية "الحارقة" التي لم تعد تقبل المساومة مثل معالجة الفقر ومجانبة التعليم والصحة. ونسب إلى ضرورة الاستفادة من التجارب الاقتصادية العالمية، والمرج بينها في ضبط توجهات البلاد الاقتصادية واستند في ذلك إلى ما أسماه بالمناخ السياسي الملائم ما يساعد على العبور بالسودان إلى بر الأمان.

وأظهر الخط، الذي سارت فيه الخرطوم في ظل حكم البشير حجم ارتباط السلطات، التي تغير تحالفاتها بين فترة وأخرى وكان آخرها مع تركيا رغم تفاقم متاعبها الاقتصادية قبل سنوات حين راهنت على التقارب الاقتصادي مع إيران. ونسبت الوكالة السودانية لاستاذ الاقتصاد بجامعة الخرطوم محمد الجاك أحمد قوله إن "حالة الاستقرار الأمني والسياسي ستعكس إيجاباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية ما يتيح إقامة شركات اقتصادية واستثمارية مع دول العالم".

وأوضح أن المطلوب من حكومة حمدوك في هذه المرحلة العمل على تهيئة مناخ الأعمال الذي أهله القانونية والتشريعية والاقتصادية لجذب الاستثمارات المالية والمصرفية مع السعي لتوظيف فوائض رؤوس الأموال العربية في دعم مشروعات تأمين الغذاء العربي والمشروعات المشتركة.

وتعترض الخرطوم - السودان جبهة واسعة من التحديات الشاقة مع بداية عمل حكومة تصريف الأعمال برئاسة عبدالله حمدوك، المتوقع الإعلان عنها رسمياً خلال أيام قليلة.

وتواجه الحكومة المرتقبة ضغوطاً هائلة من الأوساط الاقتصادية والشعبية للإسراع في انتاج سياسات اقتصادية تقطع مع الماضي لوقف تراجع قيمة العملة المحلية ومحاصرة التضخم وتحفيز معدلات نمو مستقرة.

كما تنتظرها أزمة معالجة الديون الخارجية المقدرة بنحو 50 مليار دولار وكبح العجز التجاري وإعادة العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية.

ويقول محللون إن حمدوك أمام تركة ثقيلة من المشكلات تعرقل إعادة الروح للاقتصاد وإصلاحه عقب انهيار شامل الذي أوصله له حكم الرئيس السابق عمر البشير، على مدى ثلاثة عقود من التجارب المريرة التي دفع ثمنها السودانيون.

وأجمع هؤلاء في تصريحات لوكالة الأنباء السودانية الرسمية على صعوبة المهمة، التي تنتظر حمدوك خاصة أنه جاء في وقت شهدت فيه البلاد تدهوراً غير مسبوق في الاقتصاد وانهياراً في أساساته.

وكان حمدوك قد بعث برسائل طمأنة في أول لقاء مع الصحافة عقب تلبية اليمين الدستورية الأسبوع الماضي حينما أشار إلى أنه سيعتمد خطة لمواجهة التحديات الطارئة ومعالجة قضايا التضخم وتوفير السلع والغذية بالقطاعات المنتجة.

وأضاف "عليهم إعادة هيكلة القطاع العام وعليهم مكافحة التهرب الضريبي والجمركي، ليس بالقول وإنما بالفعل".



دعم الرصيد أولوية قصوى

أنشطة الإقامة تضخ 8.85 مليار دولار في اقتصاد الإمارات

بحسب ما يظهره الرصد الخاص بحركة مؤشرات القطاعات الاقتصادية التي شكلت العصب الرئيسي لهذا النجاح الذي يستهدف التحضير لحقبة ما بعد النفط التي تسعى الدولة لبلوغها خلال الفترة القادمة. وشملت قائمة القطاعات التي ساهمت في زيادة مكاسب الدولة على صعيد التنوع الاقتصادي الصناعات التحويلية إلى جانب الصناعات المعرفية والطيران والغذاء والنقل والتخزين والخدمات المالية والطاقة المتجددة وغيرها.

ومساهمة قطاع أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية 6.8 بالمئة في العام الماضي. ويظهر من خلال هذه الإحصائيات محافظة القطاع على نسب نمو جيدة خلال المرحلة الماضية الأمر الذي أهله لكي يكون من القطاعات الرائدة بقوة لاقتصاد الدولة الخليجية. ويتزامن التطور الذي شهدته أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية مع النمو المسجل في البنية التحتية للقطاع السياحي والتي تعد الأفضل في المنطقة

أبوظبي - أظهرت بيانات رسمية حديثة أن قطاع أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية في دولة الإمارات قفز لمستوى أعلى في السنوات الماضية بفضل الخطط الحكومية للنهوض بالقطاعات غير النفطية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع، الذي تراهن عليه البلاد كأحد محركات تنوع الاقتصاد، بنحو 4.2 بالمئة إلى 32.5 مليار درهم (8.85 مليار دولار) خلال العام الماضي بمقارنة سنوية. ووفق إحصائيات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، بلغت نسبة

حديقة أن قطاع أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية في دولة الإمارات قفز لمستوى أعلى في السنوات الماضية بفضل الخطط الحكومية للنهوض بالقطاعات غير النفطية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع، الذي تراهن عليه البلاد كأحد محركات تنوع الاقتصاد، بنحو 4.2 بالمئة إلى 32.5 مليار درهم (8.85 مليار دولار) خلال العام الماضي بمقارنة سنوية. ووفق إحصائيات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، بلغت نسبة